شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HANAA ALY

كلية الحقوق
قسم القانون العام

المركز القانوني للدولة في التحكيم التجاري الدولي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

حمدان سيف علي عيسى الذباحي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (رئيساً ومشرفاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د/ عاطف محمد الفقي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق جامعة المنوفية.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق جامعة عين شمس.

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

كلية الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الطالب: **حمد احمد محمد عبدالله الزيودي**

اسم الرسالة: **المركز القانوني للدولة في التحكيم التجاري الدولي**

الدرجة العلمية: **الدكتوراه**

القسم التابع له: **قسم القانون العام**

اسم الكلية: **الحقوق**

الجامعة: **عين شمس**

سنة التخرج:

سنة المنح: **٢٠٢١م**

كلية الحقوق
قسم القانون العام

المركز القانوني للدولة في التحكيم التجاري الدولي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

حمدان سيف علي عيسى الذباحي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (**رئيساً ومشرفاً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

أ.د/ عاطف محمد الفقي (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق جامعة المنوفية.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

سورة التوبة الآية : ١٠٥

صدق الله العظيم

أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الإمتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الذي رعاني طالبة "معالي **الأستاذ الدكتور أحمد قسمت الجداوي – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة عين شمس**"، الذي شرفني بأن يكون مشرفاً علي في إعداد هذه الدراسة فكان الموضوع عنواناً و فكره و ظل مسانداً لي حتى بزوغ فجر هذا العمل وخروجه إلى النور مقدراً لسيادته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته ، فهو الفقيه وصاحب المدرسة التي تدرس في القانون الدولي الخاص على مستوى الجامعات العربية والأجنبية و بشهادة أبناؤه الباحثين فهو خير الناصح و المرشد و المعلم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة والحكم على الرسالة **الأستاذ الدكتور عاطف محمد الفقي**" **أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري و البحري كلية الحقوق جامعة المنوفية** ، لتفضل سيادته بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة ، الذي تجشم مشقة عناء السفر وإعطائنا من وقته الثمين لقراءة هذه الرسالة وتقييمها والحكم عليها ، وستكون ملاحظاته القيمة موضع اهتمامي ، أطال الله في عمره وحفظه لنا وللعلماء .

وفي هذا المقام أيضا ، يوجب علي الإعتراف **للأستاذ الدكتور حسام رضا السيد عبدالحميد أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون التجاري و البحري كلية الحقوق جامعة عين شمس**"، لتفضل سيادته بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة ، فهو أهل لسد الخلل فيها و تقويم معوجها و الإبانه عن مواطن القصور فيها فجزاه الله عني خير الجزاء و عن بقية طلاب العلم فهو بشهادة ابناؤه الطلاب لم يبخل بوفير علمه على أي شخص يلجأ إليه.

الباحث

المقدمة
Introduction

أولاً: التعريف بالموضوع Definition:

من الخصائص الأساسية التي تتمتع بها الدولة الشخصية القانونية والتمتع بالسيادة والحصانة، وقد عملت الدولة على توفير مناخ قانوني مناسب لتشجيع التجارة والاستثمار على إقليمها وتوفير أكبر قدر من الحماية القانونية لحقوق رجال الأعمال والمستثمرين الوطنيين والأجانب لضمان مساهمتهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية في الدولة، ولأن كثير من العلاقات التجارية والاستثمارات يصادف نشوء نزاع بين الأطراف تتطلب تسويته تدخل محكمة مختصة، وتلبية لرغبة المستثمرين الأجانب في ضمان الحياد عند تسوية المنازعات حرص المجتمع الدولي على تنظيم أساليب ودية لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية والاستثمار وإعفاء القضاء التقليدي من شبهة الإنحياز للدولة، مع تفعيل مبدأ المساواة بين الأطراف في عملية التحكيم بكل عناصرها من إختيار المحكمين إلى إختيار القانون الواجب التطبيق إلى حق المواجهة والدفاع أمام هيئة التحكيم.

ولأن التحكيم التجاري الدولي يعتبر واحداً من أهم طرق التسوية الودية لفض المنازعات وموضع إهتمام المشرع على المستويين المحلي والدولي، يثور حوله دائماً كثير من التساؤلات اغلتي حاولنا الرد عليها في دراستنا لبيان الفرق بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي وبين التحكيم الأجنبي والتحكيم الدولي، وحول القانون الواجب التطبيق على عملية التحكيم، وحول تطبيق قواعد تنازع القوانين. وإذا كان اللجوء إلى التحكيم من الأمور المسلم بها في مجال القانون الخاص فقد حاولنا في دراستنا الرد على التساؤل حول إمكانية اللجوء إلى التحكيم لفض المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية الداخلية والدولية.

من جهة أخرى حاولنا الرد على التساؤل حول الدور الذي تلعبه المعاهدات والإتفاقيات الدولية في التنظيم القانوني للتحكيم التجاري الدولي، وعن دورها في وضع القواعد والضوابط المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي سواء من ناحية الإجراءات أو القانون الواجب التطبيق. ونذكر منها اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والإتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي، وإتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الإستثمارات. كما حاولنا في هذه الدراسة الرد على التساؤل حول الدور الذي تلعبه المراكز الدولية والإقليمية المختصة بتنظيم التحكيم وتأهيل المحكمين، ونذكر منها غرفة التجارة الدولية في باريس، والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار في واشنطن، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي، وجمعية التحكيم الأمريكية. ونذكر منها على المستوى الإقليمي بالمنطقة العربية مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين، ومركز دبي للتحكيم الدولي وغيرها.

وإزاء تطور التدخل المباشر للدولة في المجالات الإقتصادية ودخولها طرف في معاملات التجارة الدولية حاولنا في دراستنا الرد على التساؤل حول جدوى التمسك بفكرة السيادة والحصانة، خاصة وأن خضوع الدولة للقانون يتطلب حتماً إخضاع أعمالها لرقابة القضاء كي تتحمل الدولة مسئوليتها عن أعمالها. كما حاولنا على صعيد التشريعات الوضعية الرد على التساؤل عما إذا كان قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ قد حرر قابلية العقود الإدارية للتحكيم من قيود فكرة سيادة الدولة وحصانتها القضائية، وعما إذا كان القانون بعد التعديل قد وضع تنظيماً واحداً للتحكيم التجاري دون أن يميز بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي. كذلك حاولنا في هذه الدراسة الرد على التساؤل حول مدى خضوع التحكيم التجاري